مؤشر

أخبار مصر

رسم بياني يوضح أهم المواضيع مناقشة في تقريرنا عن يومـ . الأربعاء 02 أغسطس 2023

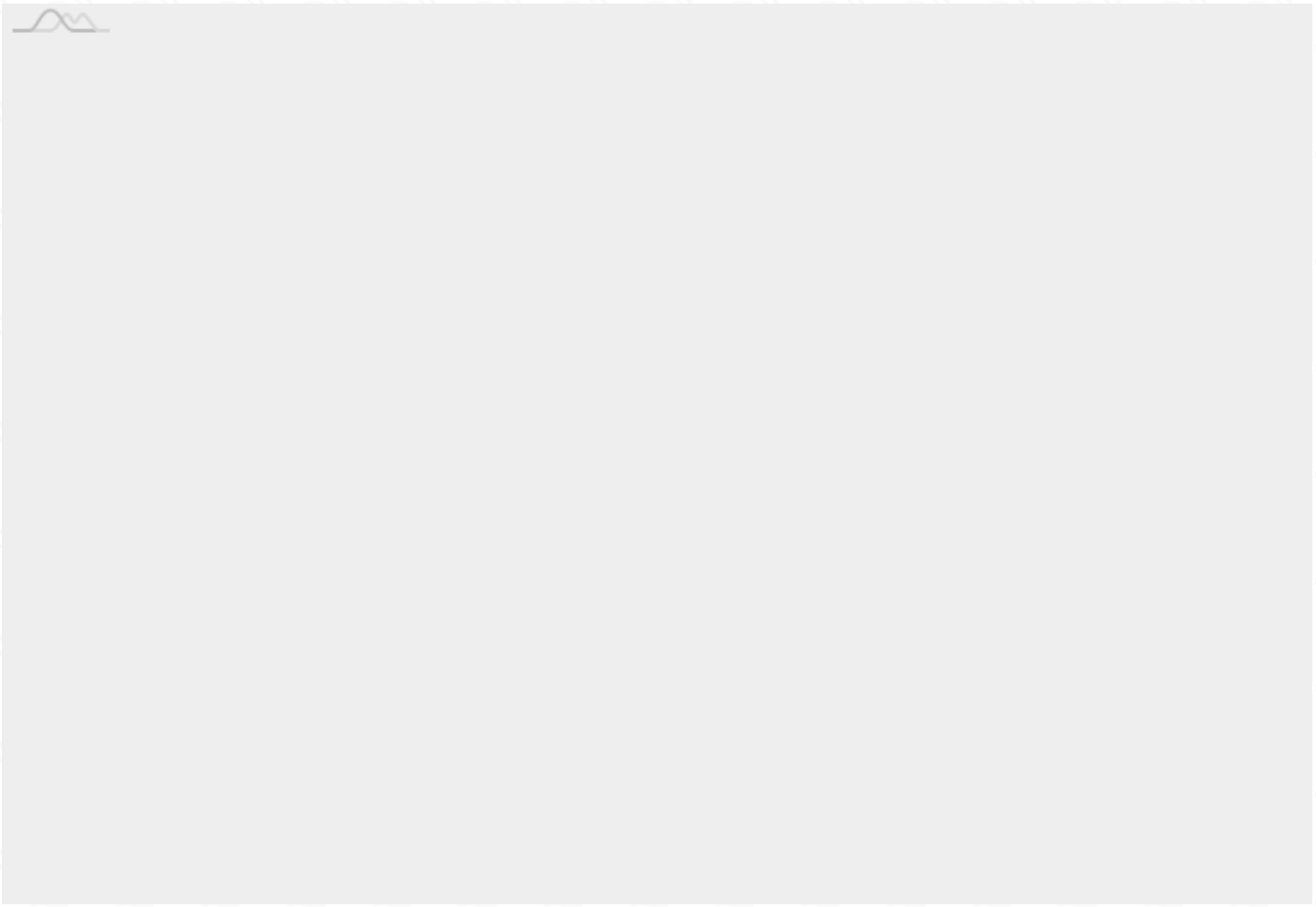

مصدر قضائي عن إلغاء التحفظ على أموال 146 إخوانيًا: توصيات أمنية

(سياسي . مدى مصر)

قضت محكمة القاهرة للأمور المستعجلة، في 25 يوليو الماضي، برفع التحفظ على أموال 146 إخوانيًا، بناءً على طلب رئيس لجنة إجراءات التحفظ والحصر والإدارة والتصرف في أموال الجماعة الإرهابية والإرهابيين، بزوال أسباب التحفظ التي لم يحددها قرار المحكمة.

المحاميان خالد علي وأحمد أبو العلا ماضي اعتبرا هذا الحكم هو الأول من نوعه منذ عام 2013، مشددين في حديثهما لـ«مدى مصر» على أن اللجنة التي تحفظت على أموال الـ146 شخصًا عام 2018 بوصفهم منتمين أو ممولين أو داعمين للإخوان هي نفسها من أكدت على زوال سبب التحفظ، دون توضيح المعيار الذي تم به اختيار تلك الشخصيات دون غيرها.

مصدر قضائي مقرب من اللجنة أكد لـ«مدى مصر»، بعدما طلب عدم ذكر اسمه، أن الحكم سبقه توصيات أمنية ببدء حلحلة ملف ممتلكات الإخوان التي بدأت السلطة في نقل تبعيتها إلى الخزانة العامة للبلاد في يناير 2021.

وألزم حكم الأمور المستعجلة كل من وزير العدل ومحافظ البنك المركزي إضافة إلى رئيس مصلحة الشهر العقاري برفع التحفظ عن كافة الأموال العقارية والسائلة والمنقولة والحسابات المصرفية والودائع والخزائن والأسهم والسندات وأذون الخزانة عن 146 شخصًا، شملهم قرارا التحفظ 3 و4 لسنة 2018 الصادران من قاضي الأمور الوقتية بمحكمة جنوب القاهرة في 10 سبتمبر و3 ديسمبر 2018.

مصدر مقرب من جماعة الإخوان اعتبر أن الأمر الوحيد الذي يجمع الـ146 شخصًا هو أن جميعهم غير معروفين، كونهم ليسوا من قيادات الصف الأول أو الثاني للجماعة.

من جانبه، شدد أبو العلا ماضي على أن أحدًا لا يعرف الأسباب التي استندت عليها المحكمة أو اللجنة في التحفظ على أموال هؤلاء الأشخاص عام 2018، ولا أسباب رفع التحفظ حاليًا، مشيرًا إلى أن المحكمة سبق ورفضت جميع التظلمات المقدمة من المتحفظ على أموالهم.

وفي حين أشار أبو العلا ماضي إلى أن قراري التحفظ المذكورين كانا قد شملا مئات آخرين، أوضح أن كل ما ذكره الحكم أن «لجنة التحفظ» قررت في الأول من مارس والأخير من مايو الماضيين زوال أسباب التحفظ على أموال الـ146 شخصًا، وهو ما تقدم على إثره رئيس اللجنة بطلب تأييد القرار.

كما لفت ماضي إلى حصوله، الشهر الماضي، على حكم وصفه بـ«النادر» من محكمة الأمور المستعجلة مستأنف، برفع التحفظ عن أموال رجل الأعمال صفوان ثابت بعدما رفضت المحكمة في البداية التظلم الذي أقامه ضد قرار قاضي محكمة جنوب القاهرة بالتحفظ على أمواله.

من جانبه، اتفق المحامي خالد علي مع ماضي في كون الحكم الأخير غير مسبوق منذ بدء إجراءات التحفظ على أموال كل من تعتبرهم أجهزة الدولة إخوانًا أو منتميًا لجماعة إرهابية دون تسميتها، بداية من عام 2013.

علي، الذي سبق ومكنته محكمة الاستئناف من الطعن في دستورية قانون تنظيم إجراءات التحفظ على الأموال، أوضح أن إجراءات التحفظ على الأموال بدأت عقب إصدار محكمة الأمور المستعجلة حكمها في القضية رقم 2315

لسنة 2013 باعتبار جماعة الإخوان إرهابية، وهو ما تلاه تشكيل لجنة من وزارة العدل لتحديد الأفراد والكيانات الذين سيطبق عليهم الحكم وآثاره الخاصة بالتحفظ على الأموال، مضيفًا أنه وقتها كان يتم الطعن على قرارات اللجنة أمام محكمة القضاء الإداري التي ألغت كثير من قرارات اللجنة، غير أن هذا الأمر توقف بعدما أصدر رئيس الجمهورية، في أبريل 2018، قانون تنظيم إجراءات التحفظ على الأموال.

ولفت علي إلى أن القانون أعطى للجنة التحفظ أن تتقدم بطلب إلى رئيس محكمة جنوب القاهرة مرفقًا به المستندات، ليصدر الأخير أمر وقتي بالتحفظ على أموال الأشخاص الذين ترى اللجنة أنهم إخوان، بدون عقد جلسة أو الاستماع إلى دفاع المتهمين، مشددًا على أن المتحفظ على أموالهم عادة لا يعرفون بالحكم إلا عندما تصلهم خطابات من البنك المركزي بأنه تم التحفظ على أموالهم تنفيذًا لقرار محكمة جنوب القاهرة، فيما يقتصر دور الأخيرة على تسليم المتحفظ على أمواله إخطارًا برقم قرار اللجنة الذي أيدته في حكمها، ويكون للمتحفظ على أمواله التظلم على الحكم أمام محكمة القاهرة للأمور المستعجلة خلال ثمانية أيام من تاريخ علمه بالحكم، على أن تعقد "الأمور المستعجلة" جلسة لنظر التظلم وغالبًا ما يكون قرارها بالرفض، بحسب علي.

وحدد علي الخطوة التالية للتحفظ في إقامة طعن أمام محكمة الاستئناف بـ«الأمور المستعجلة» نفسها، وبعدها يكون للجنة التحفظ أن تطالب محكمة الأمور المستعجلة بالتصرف في الأموال المتحفظ عليها ونقل تبعيتها للخزانة العامة للدولة.

وذكرت محكمة القاهرة للأمور المستعجلة في حكمها أن قرارات التحفظ على أموال الـ146 شخصًا أصبحت نهائية منذ سبتمبر 2018 غير أنها لم توضح أسباب عدم استكمال إجراءاتها بشأن نقل أموالهم إلى خزينة الدولة من وقتها وحتى الأول مارس الماضي عندما قررت إلغاء التحفظ لزوال أسبابه.

كانت الدائرة الأولى بمحكمة الأمور المستعجلة، قبلت، في يناير 2021، دعوى أقامها رئيس لجنة التحفظ على أموال الإخوان، لنقل أموال وممتلكات 89 من قيادات «الجماعة» لخزانة الدولة، بينهم أعضاء بمكتب الإرشاد إضافة إلى ورثة الرئيس الأسبق، محمد مرسي؛ زوجته نجلاء على محمود وأولادها الأربعة أحمد وشيماء وأسامة وعمر.

| صالة التحرير – عزة مصطفى – حلقة الأربعاء 02-08-2023

(ديني . صالة التحرير)

مضامين الفقرة الأولى: ذكرى غزو العراق للكويت

أكد اللواء سمير فرج، المفكر الاستراتيجي، أن 3 أغسطس يوافق ذكرى غزو العراق للكويت، مشيرًا إلى أن السبب الرئيسي لغزو الكويت هو اعتبار صدام حسين الكويت محافظة من محافظات العراق، ووضع لها رقم المحافظة الـ 19 لبلادهم. وقال إن الرئيس الراحل حسني مبارك كان له دور مهم في هذه الفترة، والتي وصفها بأنها أسوأ فترات حياته. وتابع بأن الرئيس مبارك وصل العراق وجلس مع الرئيس صدام حسين ونفى الأخير فكرة غزوه الكويت، لكن الرئيس مبارك لم يؤمن بما قاله صدام، وأبلغ بذلك الكويت والسعودية وبعض القادة العرب، حتى حدث غزو صدام يوم الثالث من أغسطس.

ولفت إلى أن يوم 3 أغسطس الرئيس الراحل مبارك دعا إلى مؤتمر قمة طارئ للدول العربية لبحث العدوان العراقي على دولة الكويت، وقال إنه اتصل بصدام حسين أكثر من مرة وأرسل له رسائل عبر السفير العراقي بالقاهرة حتى يمنعه من قرار الغزو؛ ولكن دون جدوى، وفي مؤتمر القمة حدث شد وجذب ولكن في النهاية كان هناك بيان بشجب الاجتياح العراقي للكويت ومطالبة صدام حسين بالانسحاب.

ونوّه بأن مصر دفعت بـ 40 ألف مقاتل إلى منطقة حفر الباطن بالسعودية بقيادة اللواء صلاح حلبي في تحالف عسكري، مكون من 34 دولة، من وحدات الصاعقة، والمدرعات، والمشاة، وغيرهم من القوات المسلحة المصرية بعد موافقة مجلس النواب. وأشار إلى أن الرئيس مبارك كان أول من أكد على دعم الكويت بشأن استقرار الأمن القومي العربي، منوهًا بأن الرئيس عبد الفتاح السيسي أيضًا يؤكد دائمًا حفاظ مصر على العهد وحماية الوطن العربي باعتبارها داعمة للشعب العربي.

وأكد أن هناك قيمة لمصر كونها تدافع عن حقوق الشعب العربي، وأن الجميع يكون سعيدًا بما تقوم به مصر. وأضاف أنه في ذكري تحرير الكويت، الجميع يتذكر أن مصر هي قلب الوطن العربي. وأوضح أن مصر تدعم العالم العربي، كما أن الرئيس عبد الفتاح السيسي، عندما يحدث أي شيء لدولة عربية يقول: «مسافة السكة».

وتابع بأنه عندما بدأ الهجوم لتحرير الكويت كان قائد قوات التحالف قد قسم القوات إلى 3 مجموعات، مجموعة تدخل على الكويت من مصر وسوريا ومجموعتين تدخل على العراق، مبينًا أن حافظ الأسد رفض دخول قواته إلى العراق بدعوى ألا يكون بين البلدين ثأر بعد ذلك.

وأضاف أن المجتمع الدولي ثار حينها وردود الأفعال كانت ضد هذا الغزو، مبينًا أنه كان هناك مجموعة كبيرة من الدول العربية مساندة للموقف الكويتي وعلى رأسها مصر والسعودية والإمارات والبحرين وقطر وسوريا وكان هناك دول لديها تحفظات مثل الجزائر وتونس والسودان ومنظمة التحرير الفلسطينية.

مضامين الفقرة الثانية: نتائج الثانوية العامة

قالت الإعلامية عزة مصطفى، أن نتيجة الثانوية العامة، ما زالت تريند، حتى اليوم على الرغم من أن وزير التربية والتعليم الدكتور رضا حجازي أعلن النتيجة. وأضافت أن هناك فتاة في المنوفية قالت إن النتيجة الخاصة بها تغيرت، وأن الطالبة تقول إنها حصلت على نسبة مئوية 98% وعندما أحضرت النتيجة من المدرسة فوجئت أنها 67%.

وكشف الكاتب الصحفي رفعت فياض، مدير تحرير أخبار اليوم، حقيقة حصول عدد من طلاب مدرسة في محافظة سوهاج على نتائج كبرى في امتحانات الثانوية العامة. وأكد أن المدرسة المعروفة إعلاميًا بـ "لجنة أولاد الأكابر" في محافظة سوهاج وتحديدًا في منطقة دار السلام، لم يتم إجراء امتحانات الثانوية العامة بها العام الجاري، نافيا بشكل قاطع ما يجري تداوله عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

وأوضح أن وزارة التربية والتعليم أصدرت قرارًا مع بداية العام الدراسي بعدم تحويل أي طالب إلى تلك المدارس إلا بعد العرض على وزير التعليم، لا سيما بعد واقعة الغش الجماعي العام الماضي.

وعن حقيقة تغيير نتيجة الطالبة إسلام في محافظة المنوفية، قال إن العبرة بالنهاية، ويجب التعامل مع النتيجة حسبما أصدرتها المدرسة وليس ما يتم تداوله عبر منصات التواصل الاجتماعي. وأشار إلى أن هناك كتائب إلكترونية تحاول تشويه جهود الدولة، وتسبب حالة من الإرباك في نتائج الثانوية العامة.

مضامين الفقرة الثالثة: الجرائم المجتمعية

أكدت الدكتورة نيفين مختار، الداعية الإسلامية، أن سبب انتشار ظاهرة قتل الأب والأم أبنائهم والعكس هو اختلاف الزمان وانتشار العنف على منصات التواصل الاجتماعي من خلال الألعاب الخطيرة، مشيرة إلى غياب الوازع الديني وعدم اعتماد مادة التربية الدينية في المدارس مادة نجاح أو رسوب. وقالت إن شخصية الطفل تظهر من خلال القيم الأسرية والتربية المنزلية، مؤكدة أن المشكلات المنزلية تؤثر تأثيرًا كبيرًا في سلوكيات الطفل، خاصة ضرب الزوج زوجته، مما قد يولد حقد وغل لدى الطفل يظهر أثره في المستقبل.

وتابعت بأن الأم لها دور مهم في التربية خاصة أن الأم هي المدرسة والأساس في التنشئة الاجتماعية، معلقة بأن الآن جيل الشباب هو جيل الأنانية الذي تربى على عدم تحمل المسئولية. ووجهت رسالة للأبناء، قائلة: «لا ترفع صوتك على أمك أو تغلق الباب بصوت عالٍ، فإن شكر الشاب أو الشابة لأبيه وأمه كأنه شكر االله، وأقول للأمهات أيضا الألعاب والأفلام التي يشاهدها الابن، قد تضيع مستقبله».

وذكرت أن بر الوالدين يكون عن طريق احترام الوالدين وطاعتهما الواجبة، وعقوبة العاق لوالديه هو العقوق في الدنيا من أولادهِ ثم غضب االله عليه يوم القيامة والطرد من رحمته، واستدلت بقول االله تعالى: "ووصينا الإنسان بوالديه إحسانًا". ونوهت بأن هناك ظاهرة طاعة الأبناء للجن بضرب الأب أو الأم أصبحت منتشرة ومتواجدة، وربما يعرض الابن للمس واللبس والسحر، ويكون ذلك خارج عن إرادته، مشددة على أن من يضر إنسانًا بالسحر والدجل يطرد من رحمة االله ويلعنه االله تعالى.

ولفتت إلى أنه الآن أصبح الشباب يتشبه بالغرب من حيث اللبس والمعاملة والمظهر بسبب البعد عن الدين، مطالبة بوضع التربية الدينية مادة مفروضة على الطلاب.

وحول القتل من أجل الميراث، قالت إن القاتل لا يرث في الدنيا، وفي الآخرة ينال غضب االله عليه ولعنه وأعد عذابا أليما، والأب أو المورث محاسب أمام االله حال تغيير شرع االله في التوريث؛ لأنه لا حق له تغيير شرع االله، ومن الممكن أن يورث جزء في حدود الثلث فقط، وأضافت أن من خاف على بناته يعيطهم على سبيل الهبة.

وقالت إن صلة الرحم مشتقة من الرحمة، والرحم معلقة بعرش الرحمن، وردت على سؤال ماذا أفعل مع مقاطعة الأهل؟ قائلة: «لو أهلك قاطعوك افعلي ما عليكِ واستمري في ودهم، ولو ودتهم لن يكون عليها ذنب». وأردفت بأنه لو قاطع الآباء والأمهات أولادهم فإن عليهم ذنب كبير مع استمرار ود الأبناء، داعية إلى ضرورة التعامل بطريقة ذكية في بر الآباء والأمهات من خلال الحرص على بعث الرسائل الودية وعدم ترديد سبب مقاطعة الأهل أمامهم.

وحول سؤال هل يجوز طلب الطلاق لبخل الزوج؟، أكدت أن البخل يعني الحرمان من كل مقومات الحياة كالمأكل والمشرب والملبس، مضيفة أن الزوج مكلف بكل الأمور الأساسية لزوجته. ولفتت إلى أن بعض السيدات يشتكين من بخل أزواجهن وبعضهن يسألن هل يجوز طلب الطلاق؟ متابعة: أقول لها فورًا أطلبي الطلاق ولك كل الحق. وقالت: «لو اعتدى الرجل على زوجته أيضا من حقها طلب الطلاق، إلا لو كانت مرة واحدة واعتذر عنها».

وذكرت أن الزوجة التي تطلب الطلاق، دون سبب، قال عنها النبي صلى االله عليه وسلم: "يحرم عليها رائحة الجنة". وأضافت أن الزوجة عندما تطلب الخلع أو الطلاق، يجب أن يكون بسبب قوي. وأشارت إلى أن هناك فتاة ذهبت لـ سيدنا رسول االله عليه الصلاة والسلام، متابعة: "أنها لا تحب زوجها وتريد أن تطلق منه، فالرسول قال لها ماذا أخذتي منه، فقالت حديقة، فأمرها برد الحديقة، وأمر الزوج بأن يطلقها، وهذه كانت أول حالة خلع في الإسلام".

حديث الأخبار – ريهام السهلي & ضياء رشوان – حلقة الأربعاء 2023-08-02

(تصريحات . إكسترا نيوز)

مضامين الفقرة الأولى: الحوار الوطني

قال ضياء رشوان المنسق العام للحوار الوطني، إن المحور السياسي ناقش 3 قضايا في أربع جلسات، وهي قانون مباشرة الحقوق السياسية، والنقابات العمالية، وقانون الإدارة المحلية. وأضاف أن قانون مباشرة الحقوق السياسية هو الذي ينظم مشاركة المواطن وحقوقه في الترشح والانتخاب، ومن لهم حق التصويت والمحرومين من التصويت، وعقوبة الجريمة الانتخابية وماهية الجريمة الانتخابية.

وأشار إلى أنه بخصوص قانون النظام الانتخابي، انتهى الحوار الوطني منه ولجنة الصياغة المصغرة تعمل عليه الآن، أما مباشرة الحقوق السياسية هو متعلق بمن هم المواطنون الذي يحق لهم الترشح والتصويت والفئات العمرية وضوابط العملية الانتخابية، وهذا نُوقش في جلسة يوم الأحد الماضي، وكان هناك كلام مفيد جدًا من المشاركين والتمثيل كان من كل الأطياف. وأكد أن كل الاقتراحات ستطرح على اللجنة المصغرة، وبذلك يكون قانون مباشرة الحقوق السياسية انتهت مناقشته، ولجنة التمثيل النيابي ومباشرة الحقوق السياسية أنهت أعمالها.

ولفت إلى أن القانون الحالي ينص على أن التصويت بالنسبة للمصريين بالخارج في مقار السفارات والقنصليات المصرية، مشيرًا إلى أن هناك بعض الدول الكبيرة في المساحة، حيث يصبح التصويت في مقار القنصليات أمرًا صعبًا. وأضاف أن هناك مقترح في الحوار الوطني بتعديل التصويت في القنصليات بما يضمن عدم التدخل في الانتخابات وتزويرها أو السطو إلكترونيا عليها. ولفت إلى أن عدد المصريين بالخارج قد يصل إلى 9 ملايين أو أكثر، وكان أكبر عدد من المشاركين في الانتخابات منذ أحداث يناير 2011 هو 350 ألف صوت، وبالتالي فإن هناك فرق شاسع بين العدد الإجمالي وعدد المصوتين. وأوضح أن بعض الدول تصوت بالبريد، ونحن جربناها مرة بالبريد في انتخابات سابقة، وبالتالي فإنه لا يوجد أي مانع من التصويت المبكر، والمواطنون لهم حق التصويت.

وقال إن هناك اختلاف بين المشاركين في الحوار الوطني على وجود سقف معين للحملات الانتخابية، موضحًا أن القانون الحالي ينص على أن التبرع للحملات الانتخابية لا يتم إلا من أشخاص طبيعيين، ومن ثم فإن الشركات والهيئات لا تتبرع، وهذا أمر مختلف حوله، لأنه في العالم كله تتبرع الكيانات. وأضاف أنه كان هناك اقتراحات أخرى بزيادة حد الإنفاق الانتخابي لأن الوقت الذي جرى وضع القانون فيه كان عام 2014، وبالتالي فإن هناك اختلاف على مستوى التضخم وقيمة الجنيه، مبينًا أنه كان هناك مطالبة مؤكدة من الجميع برفع الحدود القصوى للإنفاق في الانتخابات البرلمانية أو الرئاسية، ولم تُحسم الأرقام، والموضوع ما زال مفتوحًا.

وتابع بأنّ وجود آلية لحساب أو معرفة حجم الإنفاق في الحملات الانتخابية من الأشياء التي اشتكى منها بعض المشاركين في الحوار الوطني، مبينًا أن الآلية غير منتظمة، ورغم أنها موجودة في القانون، ولكن بعض الممارسين في العملية الانتخابية قالوا إنه لم يكن هناك مراقبة دقيقة وحقيقية.

وأضاف أن قانون الإدارة المحلية لم يشهد اتفاقًا كبيرًا في الحوار الوطني، ولكن هناك اتفاق على الملامح العامة بخصوص ضرورة تطبيق اللامركزية، وأهمية الإسراع في تطوير الإدارة المحلية. وذكر أن الدستور لم يستبعد فكرة

انتخاب المحافظين، لكنه في الوقت ذاته لم يحدد لها تاريخ، بخصوص توقيت انتخاب المحافظ أو تعيينه. وتابع بأن هناك إجماعًا في الحوار الوطني على تطوير الإدارة المحلية، وأن هناك ضرورة قصوى لتطوير نظام الإدارة المحلية في مصر، مشيرًا إلى وجود اختلافات حول شكل الإدارة المحلية إذا ما جرت الانتخابات، وهناك البعض يتخوف من أن الانتخابات قد تأتي بنتائج غير سليمة على المحافظات والمحليات.

وأكد أن الكل يشكو منذ زمن طويل من تكلس الوضع الفعلي للإدارة المحلية، لافتًا إلى أن تقسيم المحافظات يحتاج إلى معايير، بالإضافة إلى ميزانيات المحافظات، وبالتالي فإن هناك اتجاه يتبناه البعض بمنح قدر من الموارد الذاتية للمحافظات مع بقاء مخصصات من موازنة الدولة، بحيث تجتهد كل محافظة في إيجاد موارد خاصة بها وفقًا للقانون.

مضامين الفقرة الثانية: الإخوان

ذكر ضياء رشوان المنسق العام للحوار الوطني، أن جماعة الإخوان تهاجم الحوار الوطني بالقطعة وليس بالجملة، مشيرًا إلى أنها لم ترفض الحوار الوطني مطلقًا. وأضاف أن مجموعة اللجان النوعية بجماعة الإخوان، التي تمارس العنف الشديد، الوحيدة التي رفضت الحوار منذ بدايته. وأشار إلى أن باقي فرق الجماعة في إسطنبول وغيرها، لم ترفض على الإطلاق الحوار الوطني، مبينًا أن أحد الوجوه الإعلامية الإخوانية المعروفة، قال إنه لم يرتكب عنفًا ويوافق على الدستور، وتساءل عن سبب عدم مشاركته بالجلسات. وقال: «قلت له تعالى اشترك وسأنتظرك في المطار؛ لو أتيت، لكن اسأل صاحب القناة»، مبينًا أن هذا الإعلامي وصاحب القناة حزنا كثيرًا من حديثه.

ولفت إلى أن كلمة إعلام تنصرف شكلًا فقط على إعلام الإخوان، متسائلًا عن مصادر الإنفاق والتمويل لقنواتهم، خاصة مع عدم وجود إعلانات معروضة ما بين البرامج. وأبدى عديد من الملاحظات على الأداء العام لتلك القنوات، مبينًا أن هناك درجة من درجات أداء الندابة، وأداء الكارثة والإحساس أن كل يوم الصبح ستحدث مصيبة، قائلًا: «لا شيء موجود في تلك القنوات إلا الكارثة».

وأكد أن إعلام جماعة الإخوان الإرهابية انتهج نشر الأكاذيب والتشاؤم على خلفية الفشل والإحباط الشديد، موضحًا أن إعلام الجماعة الإرهابية يعلم أن هناك فجوة كبيرة بين ما يقوله ويصنعه، والرغبة في العودة مرة أخرى وبين ما يمكن حدوثه على أرض الواقع.وأضاف أن هناك إحساس نفسي تشاؤمي يضغط على الجماعة، لأنها تجري وراء سراب، مشددًا على أن إعلام جماعة الإخوان الإرهابية ليست لديه أي قدرة على طرح الحلول.

وتابع بأن بعض المنتمين إلى هذه الجماعة مقتنعون أنهم لم يعودوا إلى المشهد مرة أخرى لكنهم ليسوا مقتنعين نفسيا ولديهم حالة من الإنكار. وأكد أن إعلام جماعة الإخوان الإرهابية ينشر الفتن والشائعات، مشيرًا إلى أن مصر لديها تاريخ طويل، وبالتالي لا يمكن لإعلام الإخوان أن يغير مصيرها. وشدد على أن 90% من إعلاميي الإخوان مجهولو الهوية ولم يكن لهم أي دور أو أثر في الحياة السياسية أو الصحفية أو الإعلامية المصرية، مشددًا على أن صدام جماعة الإخوان ليس مع النظام وإنما مع كل المصريين، مؤكدًا تآكل الجماعة سياسيًا في الوقت الحالي.

صوفان جروب: أردوغان يحقق تقدمًا كبيرًا في الخليج

(ترجمات . صوفان جروب)

نشرت مجموعة مجموعة صوفان للاستشارات الامنية والاستخباراتية تقريرًا يستعرض التقدم الكبير الذي أحرزه الرئيس التركي رجيب طيب أردوغان في تحسين علاقاته مع دول الخليج.

وقالت المجموعة إن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان زار في منتصف يوليو ثلاث دول خليجية رئيسة - المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر - بعد إعادة انتخابه في مايو.

وتوترت علاقات أردوغان مع السعودية والإمارات منذ انتفاضات الربيع العربي 2011، ذلك أن حزب العدالة والتنمية ذو التوجه الإسلامي والذي يقوده أردوغان بتلك الثورات، في حين نظر الحاكم الفعلي للسعودية محمد بن سلمان والرئيس الإماراتي محمد بن زايد آل نهيان إلى تلك الثورات والحركات الإسلامية المرتبطة بجماعة الإخوان المسلمين التي استفادت منها باعتبارها تهديدًا لسلطة القادة العرب والاستقرار الإقليمي. كذلك توترت علاقات تركيا مع السعودية بشكل خاص بسبب دور محمد بن سلمان في مقتل الصحفي السعودي المعارض جمال خاشقجي عام 2018 على يد عملاء سعوديين في قنصلية المملكة في اسطنبول. وخلصت المخابرات الأمريكية إلى أن محمد بن سلمان وافق على الاغتيال.

لطالما كانت قطر متحالفة مع تركيا، ومثل أنقرة، تدعم دمج الحركات الإسلامية في العملية السياسية المشروعة وتعتبرها تعزز الاستقرار الإقليمي على المدى الطويل بدلًا من تقويضه. وكان تحالف قطر مع تركيا أحد العوامل وراء قرار السعودية والإمارات عزل قطر في عام 2017. وكشرط لإنهاء المقاطعة، طالبت الدولتان قطر بطرد ما يقرب من 5000 من القوات التركية التي استضافتها قاعدة طارق بن زياد العسكرية خارج الدوحة - وهو مطلب رفضه أمير قطر تميم بن حمد آل ثاني مرارًا.

وفي أوائل عام 2021، مع تلاشي آثار الربيع العربي إلى حد كبير، جرى تسوية الصدع داخل الخليج رسميًا. وفي أبريل 2022، نقلت تركيا قضية المحكمة بشأن مقتل خاشقجي إلى السلطات السعودية، مما مهد الطريق أمام محمد بن سلمان لزيارة تركيا بعد شهرين. وتزامنت الزيارة مع قيام السعودية بوقف جميع الإجراءات التقييدية التي كانت تستهدف تركيا وتطبيع العلاقات الثنائية. وحذت الإمارات حذوها بتوسيع مشاركتها مع أردوغان.

تغيرات جيوسياسية

وأوضحت المجموعة أن الظروف الجيوسياسية والإقليمية المتغيرة أضافت زخمًا لعودة تركيا إلى حظيرة الخليج. وأدى الغزو الروسي لأوكرانيا في فبراير 2022 إلى تحويل التركيز العالمي للولايات المتحدة مرة أخرى نحو أوروبا والتزاماتها تجاه الناتو، الذي تُعد تركيا عضوًا فيه، وبعيدًا عن الشرق الأوسط إلى حد ما.

وعززت مركزية حرب أوكرانيا في السياسة الخارجية للولايات المتحدة مخاوف السعودية والإمارات الكبيرة بشأن التزام الولايات المتحدة بأمن الخليج وردع إيران، مدفوعة باستجابة الولايات المتحدة الصامتة نسبيًا على الإجراءات العدوانية المدعومة من إيران ضد دول الخليج. ونتيجة لذلك، استكشف جميع حكام الخليج تقريبًا شراكات أمنية جديدة مع بعضهم البعض وكذلك مع الصين وتركيا ودول أخرى نشطة في المنطقة.

ظهرت إمكانات تركيا باعتبارها شريكًا دفاعيًا لدول الخليج من خلال الأداء المتميز للطائرة المسيرة التركية من طراز بايقدار، والتي استخدمتها أوكرانيا وكان لها تأثير كبير ضد الدروع الروسية. بالإضافة إلى ذلك، أبقت دبلوماسية أردوغان مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين صادرات الحبوب الأوكرانية تتدفق إلى الأسواق العالمية معظم مدة الحرب قبل انسحاب روسيا الأخير من الاتفاقية الشهر الماضي.

وأشاد حكام الخليج، الذين سعت استراتيجياتهم الإقليمية باستمرار إلى تأمين طرق الإمداد بالغذاء، بصفقة الحبوب. كما انحازت تركيا ودول الخليج إلى قضايا إقليمية أخرى. وفي حين دعمت تركيا والإمارات طرفي نقيض في الحرب الأهلية الليبية، يسعى البلدان إلى إنهاء انخراطهم في الصراع. وفي غضون ذلك، تحركت تركيا لاستعادة العلاقات مع نظام الأسد في سوريا، الذي رحبت به جامعة الدول العربية رسميًا في الجامعة العربية في مايو.

الاقتصاد حافز أساسي لتركيا

وأضافت المجموعة أن تحقيق التوازن بين التقارب مع المملكة والإمارات إلى جانب الحفاظ على علاقات وثيقة مع قطر كان أمرًا ضروريًا لأردوغان. في الأشهر التي سبقت انتخابات تركيا الرئاسية في مايو، أشارت استطلاعات الرأي إلى أن أردوغان قد يخسر أمام معارضة موحدة مدعومة بالظروف الاقتصادية المحلية السيئة. وكان التضخم التركي مرتفعًا للغاية - حوالي 40٪ على أساس سنوي وقت الانتخابات - ويرجع ذلك جزئيًا إلى ضغط أردوغان على البنك المركزي في البلاد لخفض أسعار الفائدة بدلًا من رفعها، في حين وصلت قيمة عملة تركيا مرارًا إلى مستويات منخفضة جديدة. بالنسبة لأردوغان، ربما كان فتح التدفقات من أموال الاحتياطي المالي الوفيرة لدول الخليج أمرًا أساسيًا ليس فقط لتأمين إعادة انتخابه، ولكن أيضًا لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد التركي.

أودعت السعودية 5 مليارات دولار في البنك المركزي التركي في مارس لمساعدة تركيا على التعامل مع آثار زلزال فبراير الكبير، وتثبيت قيمة الليرة، والإشارة إلى تحسين العلاقات. مستفيدًا من زيارة الإمارات الشهر الماضي، أفادت تقارير أن أردوغان تلقى التزامات بقيمة 11.5 مليار دولار كمساعدة مالية للمساهمة في دعم احتياطيات تركيا المستنفدة من النقد الأجنبي، وقيمة الليرة، والعجز المتثاقل في الميزانية. وكجزء من الحزمة، تعهد صندوق ثروة السيادي في الإمارات بشراء سندات تركية بقيمة 8.5 مليار دولار لتمويل بناء منازل في مناطق تركيا التي دمرها زلزال فبراير. كما خصصت 3 مليارات دولار من الائتمان للشركات التركية التي تسعى لتصدير السلع والخدمات إلى الإمارات العربية المتحدة والأسواق الخارجية الأخرى. كما وقعت تركيا والإمارات اتفاقيات من شأنها، إذا نُفذت بالكامل، زيادة الاستثمار المباشر الإماراتي بشكل كبير في تركيا.

شريك استراتيجي

وتضيف المجموعة أن عديدًا من اتفاقيات التعاون الاستراتيجي والدفاعي الأخرى التي جرى التوصل إليها خلال الرحلة يبدو أنها حولت تركيا إلى شريك استراتيجي محوري محتمل بعد أن كانت السعودية والإمارات تعتبر النفوذ التركي على مدار العقد الماضي مزعزعًا للاستقرار. ووافقت السعودية على شراء الطائرة المسيرة التركية المتقدمة من طراز أكينشي في صفقة من المرجح أن تزيد قيمتها عن مليار دولار. وصف الرئيس التنفيذي لشركة بايكار، هالوك بيرقدار، الصفقة بأنها «أكبر عقد لتصدير الدفاع والطيران في تاريخ جمهورية تركيا». بينما أعربت السعودية وتركيا عن «تصميمهما» على تعزيز التعاون الدفاعي الثنائي، اتفقت تركيا والإمارات على إنشاء «مجلس استراتيجي» لتعزيز علاقاتهما الدفاعية وتطوير برامج إنتاج دفاعية مشتركة.

وخلال توقف أردوغان في قطر، أكد البلدان من جديد شراكتهما الواسعة بالفعل، بما في ذلك من خلال توقيع إعلان يؤكد أن «كلا البلدين يشتركان في نهج مماثل بشأن مختلف القضايا الإقليمية والدولية». ويمكن أن يؤدي التوسع الإضافي في العلاقات الأمنية بين تركيا وجميع دول الخليج، بشكل جماعي، في نهاية المطاف إلى إنتاج دور للبحرية التركية المجهزة تجهيزًا جيدًا نسبيًا لمساعدة تحالفات الأمن الخليجية على القيام بدوريات في طرق شحن النفط وردع التهديد البحري الإيراني للشحن التجاري في الخليج.

إذا هيل: بايدن يتجه نحو كارثة في الشرق الأوسط

(ترجمات . ذا هيل)

انتقد مقال نشره موقع ذا هيل الأمريكي الاتفاق الأمني المحتمل الذي قد تبرمه إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن مع المملكة العربية السعودية، واصفًا تلك الخطوة بالكارثة.

في البداية، يلفت المقال الذي كتبه كل من جون هوفمان وجوردان كوهين وجوناثان إليس ألين إلى أن الرئيس جو بايدن يفكر في الإقدام على ما لم يجرؤ أي رئيس أمريكي سابق على فعله: توقيع اتفاقية أمنية متبادلة مع المملكة العربية السعودية مقابل تطبيع الرياض للعلاقات مع إسرائيل. وتفيد تقارير أن مستشار الأمن القومي للبيت الأبيض جيك سوليفان، وكبير مستشاري بايدن للشرق الأوسط بريت ماكغورك، وكبير المستشارين عاموس هوشستين موجودون في السعودية لمناقشة صفقة محتملة.

خطوة كارثية

ويرى كاتبو المقال أن مثل هذه الخطوة ستكون كارثية على المصالح الأمريكية، حيث توقع واشنطن كضامن أمني للرياض على الرغم من الانفصال الأساسي بين المصالح والقيم الأمريكية والسعودية. ومن شأن هذه الاتفاقية أن تخاطر بحياة الأمريكيين للدفاع عن ديكتاتورية قمعية وتوفر إطارًا للطغاة الإقليميين الآخرين للضغط على الولايات المتحدة للحصول على تنازلات مماثلة. ويبدو أن إدارة بايدن تتابع هذه الاتفاقية من جانب واحد، =ون إطلاع كلاً من الكونجرس والشعب الأمريكي بما يحدث.

تتمتع الولايات المتحدة بالفعل بعلاقة أمنية عميقة - ولكن مرفوضة استراتيجيًا وأخلاقيًا - مع السعودية. اليوم، المصالح الأمريكية والسعودية لا تنسجمان؛ فالرياض تمثل مسؤولية استراتيجية وليست شريكًا استراتيجيًا. والواقع أن السعودية تقوض بنشاط المصالح والقيم الأمريكية. ولن يغير ذلك أي عدد من التنازلات للرياض. وبدلًا من ذلك، يشجع الدعم الأمريكي الثابت السلوك القمعي والعدواني للمملكة من خلال تقديم ضمانات بأن الولايات المتحدة ستأتي لمساعدتهم ولن تحملهم المسؤولية.

وعلى الرغم من هذه التناقضات، فإن سياسة الولايات المتحدة لم تعدل مسارها بعد.

سرعان ما ظهر دفع سلسلة اتفاقيات التطبيع بين إسرائيل والدول العربية المختلفة - التي يشار إليها باسم «اتفاقيات أبراهام» - كإطار جديد للسياسة الخارجية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط وأساس منطقي جديد لمضاعفة العلاقات الأمريكية السعودية.

وجادلت إدارة بايدن - التي أعطت الأولوية للوساطة في التطبيع السعودي الإسرائيلي كحجر الزاوية في سياستها في الشرق الأوسط - بأن الولايات المتحدة لديها «مصلحة أمنية قومية» في التوسط في العلاقات الدبلوماسية الرسمية بينهما. وأشارت سلسلة من التقارير هذا العام إلى أن إدارة بايدن تضغط من أجل التطبيع الإسرائيلي السعودي بحلول نهاية عام 2023. وركز بايدن زيارته المزدوجة لإسرائيل والمملكة في عام 2022 على هذه القضية. وفي مقابل التطبيع مع إسرائيل، تضغط السعودية على إدارة بايدن من أجل التزامات أمنية أكثر رسمية، فضلًا عن المساعدة في تطوير برنامجها النووي المدني.

مقايضة خاطئة

ويرى المقال أن إدارة بايدن مخطئة في التفكير في مثل هذه المقايضة. ولا يوجد حافز استراتيجي للولايات المتحدة لمنح تنازلات سياسية و/أو زيادة الالتزامات الأمنية للمملكة لتطبيع العلاقات رسميًا مع إسرائيل.

تأمل السعودية في الضغط على الولايات المتحدة لتقديم تنازلات سياسية وزيادة الالتزامات الأمنية مقابل تطبيع العلاقات رسميًا مع دولة تتماشى معها بالفعل بشكل استراتيجي في الغالب. وهذا جزء من استراتيجية متعمدة من جانب ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان لاستغلال المخاوف المتزايدة في واشنطن من أن الولايات المتحدة تفقد نفوذها في الشرق الأوسط، لا سيما وأن الجهات الفاعلة الأخرى مثل الصين توسع وجودها الإقليمي.

وبدلًا من تعزيز المصالح الأمريكية، فإن الصفقة التي تزيد من الالتزامات الأمنية الأمريكية تجاه السعودية مقابل تطبيع العلاقات مع إسرائيل ستعزز الدعم الأمريكي للمصادر الأساسية لعدم الاستقرار الإقليمي داخل الشرق الأوسط. ويجب ألا تدفع واشنطن تكاليف التطبيع والتضحية بمصالحنا في هذه العملية.

ولفت المقال إلى أن إدارة بايدن محقة في شيء واحد، وهو أن الوقت قد حان لإعادة التقييم الرسمي للعلاقة الأمريكية السعودية. ولسوء الحظ، فهم يفعلون كل شيء بشكل خاطئ. ومن الضروري الاعتراف بالانفصال الأساسي بين المصالح والقيم الأمريكية والسعودية وتجنب تعميق العلاقات مع الاستبداد القمعي.

وأشار المقال إلى أن الهيئة الوحيدة التي يمكنها إجراء إعادة التقييم هذه، خارج السلطة التنفيذية، هي الكونجرس. ومن خلال متابعة اتفاقية الأمن المتبادل هذه من جانب واحد، يتجاوز بايدن سلطة الكونجرس المحدودة بالفعل على السياسة الخارجية. والأسوأ من ذلك، إذا توصل الطرفان إلى اتفاق أمني، فإن قدرة الهيئة التشريعية على التخلص من هذه المعاهدة، في أحسن الأحوال، غير واضحة، لأنها لم تنجح أبدًا في القيام بذلك.

وبالتالي، إذا أراد الكونجرس وقف هذه الاتفاقية الأمنية الرسمية بين السعودية والولايات المتحدة، فسيتعين عليهم التصرف على عجل على أمل تغيير موقف إدارة بايدن بشأن اتفاقية مع السعودية.

الجارديان: خوف الاتحاد الأوروبي من الهجرة عاد - لكن الصفقة المزرية مع تونس ليست وسيلة لمعالجتها

(ترجمات . الجارديان)

نشرت صحيفة الجارديان البريطانية مقالًا للكاتبة ناتالي توتشي انتقدت فيه مقاربة أوروبا فيما يتعلق بمخاوفها المتزايدة من الهجرة غير الشرعية من خلال تمويل الأنظمة الاستبدادية مثل نظام قيس سعيد في تونس للحد من الهجرة.

وتقول الكاتبة في مستهل مقالها إن الذعر بدأ يتملك الحكومات الأوروبية بشأن الهجرة مرة أخرى. حتى الآن هذا العام كان هناك ما يقرب من 120 ألف من الوافدين «غير النظاميين». وسافر معظم هؤلاء الأشخاص عبر تونس وليبيا وإلى إيطاليا. وهو أعلى رقم منذ عام 2017، بعد عام من قيام الاتحاد الأوروبي - خوفًا من رد فعل شعبوي عنيف - باتفاق مشكوك فيه أخلاقيًا مع تركيا، حيث وجه €6 مليار يورو إلى أنقرة مقابل موافقة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان على منع 3.5 مليون لاجئ، معظمهم نزحوا بسبب الحرب في سوريا، من الوصول إلى أراضي الاتحاد الأوروبي.

وأشارت الكاتبة إلى خشية القادة في بعض البلدان، مثل النمسا وألمانيا، من رد فعل قومي عنيف آخر، لافتة إلى الصعود الكبير في شعبية الأحزاب المتطرفة المناهضة للمهاجرين في تلك الدول.

ومع ذلك، لا يزال لغز الهجرة الأوروبي عالقًا كما كان منذ منتصف عام 2010. وبعد أن فشلت في التغلب على انقساماتهم الداخلية والاتفاق على نظام من شأنه أن يوازن بين إدارة الحدود الإنسانية و«نقل» طالبي اللجوء داخل الاتحاد الأوروبي، تسعى الحكومات مرة أخرى إلى تفريغ المشكلة من خلال الاستعانة بمصادر خارجية لها في البلدان الفقيرة مقابل المال.

قد يجادل البعض بأنه على الرغم من كونه مثيرًا للجدل، فقد نجح نهج تركيا بشكل جيد. ومع ذلك، فإن تركيا هي الاستثناء وليس القاعدة. ولم تكن تلك الصفقة فقط في مصلحة أردوغان، ماليًا وسياسيًا - بالنظر إلى دعم أنقرة للمعارضة السورية - فإن الدولة التركية لديها القدرة على استضافة ملايين اللاجئين. وليس لدى أي بلد آخر من بلدان عبور المهاجرين أو منشئهم نفس القدرة أو الإرادة، كما أنه لم يعرض عليها المبلغ النقدي نفسه.

صفقة مع تونس

ومع ذلك، وحسب ما تضيف الصحيفة، فإن هذا الواقع لا يمنع الاتحاد الأوروبي من السعي لتكرار التجربة مع عدد من البلدان في شمال وجنوب الصحراء الكبرى. وقد سافر وفد رفيع من الاتحاد الأوروبي إلى تونس الشهر الماضي للتوقيع على صفقة هجرة على غرار تركيا مع الحكومة التونسية، منها 255 مليون يورو فورية لتونس (105 مليون يورو للمعدات والتدريب و 150 مليون يورو للدعم المالي) بالإضافة إلى 900 مليون يورو أخرى بشرط أن تتوصل إلى صفقة مع صندوق النقد الدولي.

من بعض النواحي، هذه الصفقة تمثل استمرارًا لسياسة الاتحاد الأوروبي الحالية لإبرام اتفاقيات تعاون أمني وعسكري مع بعض البلدان الأفريقية على أمل أن تقوم أيضًا، من خلال دعم قدرتها على التعامل مع الإرهاب وتعزيز حدودها، بكبح جماح الهجرة. لكن هذا النهج اجتذب عن حق إدانة المجتمع المدني ومنظمات حقوق الإنسان، الغاضبين من التعذيب والانتهاكات التي يعاني منها المهاجرون العائدون إلى ليبيا أو المحتجزون فيها على وجه الخصوص.

عودة تونس لعهود الاستبداد

ولفتت الصحيفة إلى أن تونس، في عهد الرئيس قيس سعيد، عادت مؤخرًا إلى الاستبداد، وحلت البرلمان وقمعت المعارضة. واستهدف النظام المهاجرين صراحة، وفي بعض الحالات أبعدهم إلى الصحراء بدون ماء أو طعام. ومن المفارقات أن سعيد يتبنى نظريات المؤامرة العرقية نفسها حول المهاجرين الأفارقة جنوب الصحراء مثل اليمين المتشدد في أوروبا والولايات المتحدة.

ومع ذلك، إذا كان الهدف من سياسة الهجرة الأخيرة في أوروبا هو نفسه كما كان دائمًا - إبقاء حدود أوروبا مغلقة - فإن تأطيرها جديد. إدراكًا منها أن توزيع مبالغ غير مشروطة على زعيم مثل سعيد يثير الدهشة في أوروبا والولايات المتحدة، حولت بروكسل السرد بعيدًا عن الحد من الهجرة عبر تدابير أمن الحدود إلى واحدة ظاهريًا لمعالجة المشاكل الاقتصادية التي تدفع الناس إلى الهجرة في المقام الأول.

وتقول الكاتبة إن تركيز الاتحاد الأوروبي على التنمية للحد من الهجرة يتجاهل كيف تساعد الهجرة في التنمية وليست عملية بالنظر إلى عدم الاستقرار السياسي في إفريقيا.

ونوّهت الكاتبة إلى أن اتفاقية الاتحاد الأوروبي لا تفرض أي شروط سياسية على المساعدة ، على غرار نهج الصين. لكن الصين أقل تأثرًا بعدم الاستقرار في إفريقيا بينما تتأثر أوروبا.

وترى الكاتبة أن التخلي عن الحقوق والقواعد والقانون في التعامل مع إفريقيا هو أمر غير مبدئي وغير أخلاقي وغير عملي بالنسبة لأوروبا.

المونيتور: السعودية والإمارات تتصدران تصنيف فوربس لـ الشركات العائلية العربية 2023

(ترجمات . المونيتور)

اهتم موقع المونيتور بنتائج تصنيف مجلة فوربس الأمريكية لأفضل الشركات العائلية العربية لعام 2023 والتي تصدرتها مجموعة المنصور المصرية، مع استمرار لهيمنة الشركات السعودية والإماراتية.

زقال الموقع إن المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة هيمنتا على تصنيف فوربس الشرق الأوسط لأفضل 100 شركة عائلية عربية في عام 2023 والذي صدر يوم الثلاثاء، والذي شهد تحولات متزايدة في الممارسات التجارية وأشار إلى الحاجة إلى بناء المزيد من الثقة مع المستهلكين للنمو.

وعلى الرغم من أن السعودية والإمارات لديهما أكبر عدد من الشركات المدرجة بـ 33 و 29 على التوالي، حافظت مجموعة المنصور المصرية على المركز الأول، وبقيت مجموعة الفطيم الإماراتية في المركز الثاني، وجاءت الشركة الوحيدة التي تقودها النساء في السعودية، شركة العليان للتمويل، في المركز الثالث.

وفيما يلي أفضل 10 شركات عائلية عربية في القائمة:

1 - مجموعة المنصور (مصر)

2 - مجموعة الفطيم (الإمارات)

3- شركة العليان للتمويل (السعودية)

4 - الغرير للاستثمار (الإمارات)

5 - ماجد الفطيم القابضة (الإمارات)

6 - عبد اللطيف جميل (السعودية)

7 - مجموعة المهيدب (السعودية)

8 - مجموعة سيدكو القابضة (السعودية)

9 - مجموعة الغرير (الإمارات)

10 - الفيصل القابضة (قطر)

وأوضح الموقع أن غالبية الشركات المدرجة في قائمة فوربس الشرق الأوسط لا تزال تمتلك ممارسات تجارية تقليدية للغاية، خاصة وأن ستة من تلك الشركات تأسست في القرن التاسع عشر.

بدأت معظم الشركات العائلية العربية المدرجة في القائمة كتجار أو وكلاء أو موزعين للشركات العالمية. وتطورت أكثرها نجاحًا لتشمل المزيد من الخدمات في محافظها التي سمحت لها بالنمو، وفي الآونة الأخيرة، كما تضيف فوربس، تسعى للاستفادة من بورصات المنطقة. وذكرت أن أكثر من 60٪ من الشركات المدرجة هي من المساهمين الرئيسين في شركة مدرجة في بورصة إقليمية.

الممارسات التقدمية

وأشار الموقع إلى أن عديدًا من الشركات لا تزال تعتمد على الصناعات التقليدية لممارسة الأعمال التجارية ولم تستفد من التكنولوجيا سريعة النمو أو قطاعات الابتكار التي تعد بأن تكون مستقبل الأعمال.

كما تفتقر الشركات العائلية العربية من القائمة إلى تنوع كبير بين الجنسين. وفي حين أن معظم الشركات العائلية لديها عضوات في مجلس الإدارة، فإن الترتيب لم يكن به سوى خمس شركات مع نساء على رأس عملياتها من بين 100 شركة.

كانت لبنى العليان، الرئيسة التنفيذية لشركة العليان، هي الرئيسة التنفيذية الوحيدة من بين أفضل 10 شركات. أما باقي الشركات التي تقودها سيدات فجاء ترتيبها كالأتي: مجموعة عيسى صالح (المرتبة 32) من الإمارات، محسن حيدر درويش (المرتبة 51) من عمان، مجموعة النساجين الشرقيين (المرتبة 52) من مصر، وأخيراً، كانت ديانا القابضة (المرتبة 92) من المغرب.

الاستدامة

ووفقًا لفوربس، فإن الشركات العائلية المدرجة في قائمة فوربس «لا تزال تسعي لـ اللحاق بالركب من حيث الاستدامة» لكنها تغير طرقها مع تولي قيادة الجيل الثاني والثالث زمام الأمور.

وفيما يتعلق بالوفاء بالمبادئ التوجيهية البيئية والاجتماعية والحوكمة وتنفيذ ممارسات الاستدامة، تركز الشركات العائلية العربية في الغالب على الجانب الاجتماعي لأعمالها التجارية بدلاً من الجانب البيئي، حسبما ذكرت مجلة فوربس.

وحدد 11٪ فقط من الشركات المملوكة للعائلات في العالم العربي أهدافًا حول تأثيرها البيئي، و 38٪ فقط يبلغون بانتظام عن كيفية أدائهم في مؤشراتهم غير المالية، وفقًا لمسح الأعمال العائلي للشرق الأوسط 2023 الذي أجرته شركة برايس ووترهاوس كوبرز، والذي نُشر في منتصف يوليو. وأضافت أن 9٪ فقط لديهم مصلحة في تقليل البصمة الكربونية لمنظماتهم في العامين المقبلين.

وذكر التقرير أن 74٪ من الشركات العائلية في الشرق الأوسط تتوقع النمو في العامين المقبلين، وسيعتمد تحقيق ذلك على تأسيس الثقة مع العملاء والموظفين وأفراد الأسرة على حد سواء.

ذكرت برايس ووترهاوس كوبرز، التي تتضمن التواصل مع الأجيال الشابة بشأن ممارسات أكثر «صديقة للبيئة» حيث يقوم المستهلكون بدمج عوامل الاستدامة بشكل متزايد في قرارات الشراء الخاصة بهم: «لكن العديد من الشركات العائلية في الشرق الأوسط لا تتخذ الإجراءات اللازمة لبناء تلك الثقة».

المنهجية

اعتبرت فوربس الشركات المملوكة أو التي تديرها عائلات عربية وحصلت على معلوماتها عنها من البورصات وتقارير الشركات الاستشارية، من بين مصادر أخرى.

حُددت التصنيفات بناءً على قياس حجم وقيمة الأصول للشركات، فضلاً عن الأنشطة بما في ذلك قوائم الاكتتاب العام وإطلاق المشاريع والاستثمارات. وكان التنويع القطاعي للشركات وأدائها في تلك القطاعات كلها عوامل في الترتيب، بالإضافة إلى العمر والإرث، وعدد موظفي الشركة.

أسوشيتد برس: دول الشرق الأوسط تخشى ارتفاع الأسعار بعد انسحاب روسيا من اتفاقية الحبوب

(ترجمات . أسوشيتد برس)

سلّط تقرير لوكالة أسوشيتد برس الضوء على تداعيات انسحاب روسيا من اتفاقية الحبوب مع أوكرانيا على مصر ودول الشرق الأوسط الأخرى التي تعاني بالفعل من ارتفاع الأسعار.

تشير الوكالة إلى أن روسيا انسحبت من اتفاقية الحبوب التي توسطت فيها الأمم المتحدة وتركيا للسماح بتدفق الحبوب الأوكرانية خلال أزمة الغذاء العالمية. وقد ساعدت تلك الاتفاقية في استقرار أسعار المواد الغذائية التي ارتفعت العام الماضي بعد غزو روسيا لأوكرانيا - وهما دولتان موردتان رئيستان للقمح والشعير وزيت عباد الشمس وغيرها من المواد الغذائية للدول النامية.

قلق من التداعيات

ولفتت الوكالة إلى أن مصر، أكبر مستورد للقمح في العالم، ودول الشرق الأوسط الأخرى ذات الدخل المنخفض مثل لبنان وباكستان يشعرون بالقلق بشأن ما سيأتي بعد ذلك. وهم يكافحون بالفعل في مواجهة المشاكل

الاقتصادية التي دفعت المزيد من الناس إلى مستويات الفقر، ويخشون أن يؤدي ارتفاع أسعار المواد الغذائية إلى مزيد من الألم للأسر والشركات والحكومة.

شعر أحمد صلاح بالقلق عندما سمع نبأ تعليق روسيا صفقة الحبوب الحاسمة في زمن الحرب. ويشعر صاحب المخبز في العاصمة المصرية بالقلق من أن ذلك قد يعني ارتفاع أسعار المواد الغذائية العالمية.

قال الرجل البالغ من العمر 52 عامًا الأسبوع الماضي أثناء إشرافه على العمال الذين يعملون في مخبزه بالقاهرة: «قد لا يكون هناك تأثير فوري، لكن إذا لم يجدوا حلًا في أقرب وقت، فستكون الأمور صعبة للغاية».

ونوّهت الوكالة إلى أن الكثيرين قاموا بتنويع مصادر القمح، وهو المكون الرئيس للخبز الذي يعد عنصرًا أساسيًا في الأنظمة الغذائية في عديد من دول الشرق الأوسط، ولا يتوقعون نقصًا. حتى أن باكستان شهدت محصولًا وفيرًا على الرغم من الفيضانات غير المسبوقة العام الماضي.

لكن نهاية صفقة الحبوب تخلق حالة من عدم اليقين بشأن ارتفاع الأسعار.

وقالت عبير عطيفة المتحدثة باسم برنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة إنها «صدمة غير ضرورية لـ 345 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد في جميع أنحاء العالم».

ضعف العملة يُفاقم الأزمة

وأضافت الوكالة أن روسيا شنت هجمات على الموانئ والبنية التحتية الزراعية الأوكرانية في أعقاب انهيار الاتفاق، مما أدى إلى عدم استقرار أسعار القمح العالمية.

وقال جوزيف جلوبر، كبير الباحثين في المعهد الدولي لأبحاث السياسة الغذائية، إنه على الرغم من التقلبات، فإن التكاليف أقل مما كانت عليه قبل غزو روسيا لأوكرانيا، وهناك إنتاج كافٍ لتلبية الطلب العالمي.

لكنه قال إنه وفيما يتعلق بالدول ذات الدخل المنخفض مثل اليمن الذي مزقته الحرب أو لبنان والتي تعد من كبار مستوردي القمح، فإن العثور على موردين بعيدين سيضيف تكاليف. بالإضافة إلى ذلك، ضعفت عملاتهم مقابل الدولار الأمريكي، الذي يستخدم لشراء الحبوب من الأسواق العالمية.

وقال جلوبر كبير الاقتصاديين السابق في وزارة الزراعة الأمريكية: «إنه أحد الأسباب التي تجعل تضخم أسعار المواد الغذائية مستمرًا في الكثير من البلدان - لأنه على الرغم من أن الأسعار العالمية التي ذكرتها كانت عند مستويات ما قبل الحرب، إلا أن هذه الأسعار بالدولار. وإذا قستها بالجنيه المصري، على سبيل المثال، سترى أن أسعار القمح في مصر قد ارتفعت بالفعل».

وقال «إنها بالتأكيد مرتفعة كما كانت خلال النقاط المرتفعة لعام 2022».

وقال إن ذلك يضغط على الحكومات، التي سيتعين عليها دفع المزيد لمواصلة دعم الخبز عند المستوى نفسه وتجنب زيادة التكاليف على الأسر. وفي ضوء أن كثير من تلك من الدول تشهد انخفاضًا في احتياطياتهم من العملات الأجنبية، فقد يضع ذلك البلدان في الشرق الأوسط وأماكن أخرى في وضع مالي أكثر خطورة.

ارتفاع الأسعار

وبحسب الوكالة، يخشى صلاح، صاحب المخبز، من أنه في حالة ارتفاع أسعار القمح، يمكن لحكومة الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي الرد برفع أسعار الخبز.

وقال «مثل هذه الخطوة سيكون لها خسائر فادحة على الناس العاديين».

وأثار السيسي وزعماء آخرون مخاوف بشأن ارتفاع أسعار المواد الغذائية في قمة استضافتها روسيا للدول الأفريقية الأسبوع الماضي. ودعا إلى إحياء اتفاق البحر الأسود من خلال «حل توافقي» يأخذ في الاعتبار مطالب ومصالح جميع الأطراف ويضع حدا للارتفاع المستمر في أسعار الحبوب.

لا تلبي الحبوب المحلية حتى نصف طلب مصر، وخاصة القمح والذرة. وتشتري أكثر من 10 ملايين طن من القمح - معظمها من روسيا وأوكرانيا - ومن المتوقع أن ينمو هذا الطلب.

ويُتوقع كذلك أن يظل إنتاج القمح المحلي عند 9.8 مليون طن، بينما يرتفع الاستهلاك بنسبة 2٪ إلى 20.5 مليون طن في 2023-2024، وفقًا لتقرير وزارة الزراعة الأمريكية في أبريل.

ومع ذلك، قالت الحكومة المصرية إن تأثير نهاية صفقة الحبوب ضئيل حتى الآن. وقال وزير التموين علي مصيلحي الأسبوع الماضي إن مصر نوعت مصادرها من القمح المستورد وأن مخزونها سيغطي احتياجات البلاد لمدة خمسة أشهر.

وقالت وزارة الزراعة الأمريكية إن مشترياتها من القمح من أوكرانيا تراجعت بنسبة 73.6٪ خلال الفترة 2021-2022 حيث استفادت مصر من مصادر أخرى.

تعميق الأزمة الاقتصادية

وشدّدت الوكالة على أن أي زيادة في أسعار القمح ستزيد من إجهاد الاقتصاد المصري، الذي عانى من عقود من سوء الإدارة والصدمات الخارجية مثل جائحة كزفيد والحرب في أوكرانيا. وقالت كابيتال إيكونوميكس إن ذلك قد يجبر الحكومة على خفض الدعم فضلًا عن ارتفاع التضخم.

وتغذي تكاليف الغذاء بالفعل أزمة تكلفة المعيشة. وسجل التضخم السنوي مستوى قياسيًا بلغ 36.8٪ في يونيو، مع ارتفاع أسعار المواد الغذائية بنسبة 64.9٪.

في لبنان، قد يكون انهيار صفقة الحبوب عقبة إضافية ذلك أن الدولة المتوسطية الصغيرة تعتمد على أوكرانيا للحصول على 90٪ على الأقل من قمحها.

ساعدت الاتفاقية في حل نقص الإمدادات الذي صدم السوق خلال بداية الحرب. وقال وزير الاقتصاد المؤقت أمين سلام إن أي تأثير سلبي على أسعار القمح بعد انهيار الصفقة سيؤثر «بالتأكيد» على الأسعار في الداخل.

البلد الذي يبلغ عدد سكانه حوالي 6 ملايين نسمة يعاني من أزمة اقتصادية أدت إلى فقر ثلاثة أرباع سكانه. وكانت صوامع تخزين القمح الرئيسة قد دُمرت في انفجار ميناء بيروت في عام 2020، لذلك تقع احتياطياتها من الحبوب بالكامل في صوامع المطاحن الخاصة.

ويواصل الاقتصاد اللبناني انكماشه، وفقدت عملته 90٪ من قيمتها منذ عام 2019، ويقول برنامج الغذاء العالمي إن أسعار المواد الغذائية المحلية من بين أعلى الأسعار في العالم.

في غضون ذلك، تعد باكستان نقطة مضيئة. كانت مستوردًا رئيسًا للقمح الأوكراني، لكن هذا العام سجلت أعلى إنتاج محلي منذ عقد على الرغم من الفيضانات الكارثية في عام 2022. ويُعزى المحصول الوفير إلى توفير البذور وغيرها من المساعدات للمزارعين.

ولا تزال الحكومة تدعو إلى استعادة صفقة الحبوب لضمان الأمن الغذائي العالمي وتجنب ارتفاع الأسعار. وتضررت باكستان، التي يحصل اقتصادها المتعثر على خطة إنقاذ من صندوق النقد الدولي بقيمة 3 مليارات دولار، بشدة عندما ارتفعت أسعار المواد الغذائية بعد الغزو الروسي.